الخلاف العقدي في مسألة الكلام الإلهي بين المعتزلة والأشعرية
(دراسة عقدية نقدية)

د. محمد خليل النويهي*

تاريخ وصول البحث: 2022/7/4م تاريخ قبول البحث: 2022/11/1م

الملخص

جاءت هذه الدراسة لبيان رأي المعتزلة والأشعرية في مسألة الكلام الإلهي كأنموذجين، وأظهرت هذه الدراسة حقيقة رأي المعتزلة والأشعرية في هذه المسألة، مع ذكر الأدلة والبراهين التي اعتمدت عليها كل فرقة من هاتين الفرقتين، وقامت الدراسة بمناقشة هذه البراهين والأدلة للتوصل إلى ما يراه الباحث هو الصواب في هذه القضية العقدية ، وبينت الدراسة كذلك منشأ الخلاف في مسألة الكلام الإلهي بين المعتزلة والأشعرية، حيث اشتملت الدراسة على أربعة مباحث رئيسة، كان أولها رأي المعتزلة في الكلام الإلهي وأدلتهم، وثانيها رأي الأشعرية في الكلام الإلهي وأدلتهم، وثالثها منشأ الخلاف بين المعتزلة والأشعرية في هذه المسألة، وختمت الدراسة بالموازنة بين أدلة المعتزلة والأشعرية، وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج والتي منها: أن الخلاف بين المعتزلة والأشاعرة كان في معنى الكلام الإلهي وليس في إثباته، وذهب المعتزلة إلى أن الكلام الإلهي يرجع إلى خلق الله وفعله، بينما عند الأشاعرة يرجع إلى صفة أزلية تقوم بذاته، ومنها: أن منشأ الخلاف بينهما هل ينحصر الكلام بالصوت والحرف أم لا؟ واستخدم الباحث في هذه الدراسة المناهج الوصفية والنقدية، حيث تم عرض الآراء وتحليلها ونقد ما وجده الباحث مجانباً للصواب.

الكلمات المفتاحية: الكلام الإلهي، العقيدة الإسلامية، الفِرَق، خلق القرآن.

Divine Speech between Islamic sects and sects (The Mu'tazila and Ash'ari as a model)

(critical nodal study)

Abstract

This study came to clarify the opinion of the Mu'tazilites and the Ash'aris on the issue of divine speech as two models. The researcher is correct in this doctrinal issue, and the study also showed the origin of the dispute in the issue of divine speech between the Mu'tazilites and the Ash'arites. The Mu'tazila and Ash'ari in this issue, and the study concluded with the study of the evidence of Mu'tazila and Ash'ari and the balance between them. While according to the Ash'aris, it refers to an eternal attribute that exists by itself, including: the source of the dispute between them is whether speech is limited to

Voice and letter or not? In this study, the researcher used descriptive and critical approaches, where opinions were presented, analyzed and critiqued what the researcher found to be untrue.

.

Key words: Divine Speech, Islamic faith, the difference, Create the Qur'an.

* أستاذ مشارك، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

مقدمة:

تعد مسألة الكلام الإلهي من أكثر المسائل التي جرى حولها الخلاف بين الفرق الإسلامية، وأرادت بعض الفرق كالمعتزلة أن تفرض رأيها في الكلام الإلهي بقوة السيف، ولكثرة الخلاف في هذه المسألة العقدية أمسى عنوان هذه المسألة اسمًا من أسماء علم أُطلق عليه علم الكلام، وجاءت هذه الدراسة لتقوم بعرض آراء بعض الفرق الإسلامية في هذه المسألة (المعتزلة والأشعرية – أنموذجًا) لتقف على حقيقة هذه الفرق وأدلتها في هذه المسألة ليتوصل الباحث إلى ما يراه هو الصواب، وترجح ما نصره الدليل والبرهان وتنقد ما خالفهما، ورجعت الدراسة إلى المصادر الأصيلة لكل فرقة - ما أمكن ذلك - فأخذت رأي كل فرقة وأدلتهم من مصادرهم المعتبرة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة رأي بعض الفرق الإسلامية في مسألة الكلام الإلهي (المعتزلة والأشعرية – أنموذجًا)، وسوق الأدلة والبراهين لكل فرقة، ومناقشتها للتوصل إلى ما يراه الباحث صوابًا، وكذلك بيان أثر هذا الخلاف بين كل من المعتزلة والأشعرية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق أمرين رئيسين:

1. بيان آراء الفرق الإسلامية (المعتزلة والأشعرية – أنموذجًا) في الكلام الإلهي.
2. التعرف على الأدلة والبراهين التي تستدل بها كل فرقة على رأيها، وعرض تلك الأدلة للمناقشة.
3. بيان الأثر المترتب على خلاف المعتزلة والأشعرية في كلام الله تعالى.

منهج الدراسة:

سيستخدم الباحث المنهجين الوصفي والاستقرائي: لعرض واستقراء آراء الفرق الإسلامية (المعتزلة والأشعرية – أنموذجًا) في مسألة الكلام الإلهي، مع ذكر أهم الأدلة والبراهين لكل فرقة، والوقوف على تفاصيلها ووجه دلالتها.

وسيتم استخدام المنهج النقدي لترجيح ما يراه الباحث صوابًا من هذه الآراء.

الدراسات السابقة:

جاءت الدراسات السابقة على النحو الآتي:

أولًا: دراسة بعنوان (صفة الكلام بين السلف والمتكلمين)، للباحث: سعود بن عبدالله بن محمد الغنيم، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبدالعزيز، مكة المكرمة، 1399هـ-1979م.

جاءت هذه الرسالة مكونة من سبعة فصول، ابتداء من التعريف بالصفة في اللغة والاصطلاح وختامًا برأي الكرامية في صفة الكلام، ولكن الباحث قصد بالسلف الحنابلة وبالأخص أتباع مدرسة ابن تيمية –رحمه الله- وقصد بالمتكلمين من عداهم من أشاعرة وجهمية ومعتزلة وكرامية، ومن بداية الرسالة والباحث يرى أن الحق مع السلف الذين هم برأيه الحنابلة وأما المتكلمون فآراؤهم واهية بحسب وصفه، وكان يذكر في كثير من الأحيان رأي المعتزلة من كتب الأشعرية ورأي الأشعرية من كتب الحنابلة، وبذلك تختلف دراستي عن هذه الدراسة؛ لأنني

سأذكر رأي كل فرقة من مصادره الأصيلة سواء الأشعرية أم المعتزلة وسيتم عرض جميع الأدلة والبراهين على قواعد النقد المنضبطة، وبعد مناقشة الآراء كلها سيظهر للقارئ ما يراه الباحث صوابًا.

ثانيًا: دراسة بعنوان (معنى صفة الكلام الإلهي وتاريخ ظهوره)، للدكتور حاتم جاسم محمد، والباحث: سامي عويد أحمد، بحث منشور، جامعة الكويت، مجلة العلوم الإسلامية، العدد السادس عشر،1434هـ.

جاءت هذه الرسالة مكونة من خمسة مطالب، المطلب الأول قام فيه الباحث ببيان معنى الكلام الإلهي عند أصحاب اللغة وأرباب اللسان، وجاء المطلب الثاني ليتناول آراء النحاة في تحرير معنى الكلام، وأما المطلب الثالث فتناول فيه الحديث عن معنى الكلام الإلهي من تركيبه الإضافي، وجاء المطلب الرابع ليتحدث فيه عن الكلام الإلهي عند أرباب المقالات، وأما المطلب الخامس فتحدث عن العمق التاريخي لظهور مسألة الكلام الإلهي.

ومن خلال المواضيع التي تناولتها الدراسة السابقة يظهر جليًا اختلاف دراستي عنها، حيث اهتمت الدراسة السابقة بتحرير معنى الكلام الإلهي عند أهل اللغة وبيان مقولات أرباب الفرق في معنى صفة الكلام الإلهي مع بيان العمق التاريخي لظهور الخلاف في هذه المسألة، في حين جاء هذا البحث مهتما بالأدلة والبراهين التي اعتمدت عليها كل فرقة ومناقشة هذه الأدلة والبراهين، وقد تم اختيار مدرستين من مدارس المتكلمين هما المعتزلة والأشعرية.

ثالثًا: دراسة بعنوان (إشكالية الكلام الإلهي بين القدم والحدوث عند الفرق الكلامية، دراسة تحليلية)، للباحث: الدكتور عيسى ربيح أحمد، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق،2002م، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2011م، وتختلف دراستي عن هذه الدراسة من جهة أن هذه الدراسة السابقة دراسة مستفيضة وواسعة في هذه المسألة، وكثرت فيها التفريعات، في حين اهتمت دراستي بالمحاور الرئيسة لهذه المسألة دون إطالة أو إخلال.

خطة البحث.

يشتمل البحث على أربعة مباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: التعريف بالمصطلحات الواردة في عنوان الدراسة وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بكلام الله تعالى.

المطلب الثاني: التعريف بالمعتزلة.

المطلب الثالث: التعريف بالأشاعرة.

المبحث الثاني: رأي المعتزلة في الكلام الإلهي وأدلتهم، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: رأي المعتزلة في الكلام الإلهي.

المطلب الثاني: أدلة المعتزلة.

المبحث الثالث: رأي الأشعرية في الكلام الإلهي وأدلتهم، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: رأي الأشعرية في الكلام الإلهي.

المطلب الثاني: أدلة الأشعرية.

المبحث الرابع: **مناقشة لأدلة المعتزلة والأشعرية في مسألة الكلام الإلهي وبيان الرأي المختار، وفيه مطلبان**

المطلب الأول: مناقشة لأدلة المعتزلة.

المطلب الثاني: مناقشة لأدلة الأشعرية.

خاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات

المبحث الأول: التعريف بالمصطلحات الواردة في عنوان الدراسة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بكلام الله.

وسيتم الحديث عن هذا المطلب من خلال خمسة فروع:

الفرع الأول: تعريف كلام الله تعالى

يقول الإمام الصاوي: "ثم إن الكلام في حق الله تعالى صفة أزلية قائمة بذاته، ليست بحرف ولا صوت، منافية للسّكوت والآفة"

فكلام الله تعالى ليس بحرف ولا صوت، وإذا كان كلام الله تعالى ليس بحرف وصوت فهو بذلك منزه عن خصائص الحروف والأصوات من التقديم والتأخير والإعراب والبناء وما شابهها، ويقول العلامة الصفاقسي: "وكذا من صفات المعاني الواجبة لله الكلام النفسي الأزلي القائم بذاته العلية، المنزه عن الحروف، والأصوات، واللحن، والإعراب، والتقديم، والتأخير، والسكوت، وكل آفة مما هو من خواص الحوادث الذين كلامهم على حسب ما يساعد آلة اللسان من الترتيب. بل كلام مولانا تعالى صفة من صفات ذاته دائمة لا تنقطع أبد الآباد، وإنما لم نسمعه لما ضرب علينا من الحجاب... ويتعلق بكل ما يتعلق به العلم من الواجبات والمستحيلات والجائزات... تعلق دلالة"[1].

الفرع الثاني: المقصود من نسبة الكلام لله تعالى بين المعتزلة والأشعرية:

نطرح السؤال التالي: ما المقصود من نسبة الكلام لله تعالى بين المعتزلة والأشعرية؟

للجواب عن هذا السؤال نقول: ورد في نصوص نقلية متعددة إثبات نسبة الكلام لله تعالى، ومن هذه النصوص قوله تعالى: ﴿وكلم الله موسى تكليمًا﴾[النساء:164]، ومنها قوله تعالى: ﴿ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه﴾ [الأعراف: 143]، ومنها قوله تعالى: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله﴾[التوبة: 6]، أمام هذه النصوص وغيرها اتفق المعتزلة والأشعرية على نسبة الكلام لله تعالى، يقول الإمام اللقاني الأشعري: "ومما يجب له تعالى اتصافه بصفة الكلام، إذ قد تواتر القول بذلك عن الأنبياء"[2]

ويقول القاضي عبدالجبار المعتزلي عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه﴾ [الأعراف:143]: "بل السبعون المختارون للميقات سمعوا أيضًا كلام الله تعالى"[3] لكن بعد الاتفاق على نسبة الكلام لله تعالى نشأ الخلاف بينهما، ما المقصود بنسبة الكلام لله تعالى، وهذا الخلاف بحسب رأي الباحث هو بداية منشأ الخلاف بينهما، وكل بنى رأيه من خلال مبدئه في إثبات الصفات لله أو نفيها عنه.

فالأشعرية قالوا بأن المقصود من نسبة الكلام لله تعالى، أنه متصف بصفة تسمى الكلام، قائمة بذاته، قديمة زائدة على الذات، وليس معنى كونه متكلمًا إلا ذلك، فهو "متكلم بكلام، هو صفة له"[4]، وجاء في أم البراهين: "كلام الله تعالى: القائم بذاته هو صفة أزلية"[5].

وأما المعتزلة فقد جاء جوابهم عن هذا السؤال على لسان الإمام الزمخشري حيث قال: "وتكليمه: أن يخلق الكلام منطوقًا به في بعض الأجرام كما خلقه مخطوطًا في اللوح"[6]فالمقصود من نسبة الكلام لله تعالى عند المعتزلة أن الله يخلق كلامًا حادثًا في جرم، وليس الكلام قائمًا بذاته، وبناء على ذلك فلا إشكال في كون كلام الله تعالى حادث؛ لعدم قيامه بذاته.

الفرع الثالث: منشأ الخلاف بين المعتزلة والأشعرية في كلام الله تعالى،

يمكننا القول بأن منشأ الخلاف جاء من خلال الإجابة عن السؤال السابق، فالأشعرية عندما ذهبوا بأن المقصود من نسبة الكلام لله تعالى أنها صفة قائمة بذاته، ذهبوا إلى أن كلام الله لا يكون إلا قديمًا لاستحالة قيام الحوادث بذاته تعالى، ولما ذهب المعتزلة إلى أن المقصود من نسبة الكلام لله تعالى أنه خالق للكلام في الجرم، فليس الكلام عندهم قائمًا بذاته وليس قديما، بل هو حادث مخلوق.

وعند الموازنة بين الإجابتين نجد أن ما ذهب إليه الأشعرية هو الحق؛ وذلك "ضرورة امتناع إثبات المشتق للشيء من غير قيام مأخذ الاشتقاق به"[7]، وكلام المعتزلة فيه إشكال كبير، فلو جاز أن نصف الله تعالى بفعل فعله لجاز وصف الله بالحوادث وهذا لا يقول به أحد من العقلاء، وفي هذا يقول التفتازاني في شرح العقائد: "وأنت خبير بأن المتحرك: من قامت به الحركة لا من أوجدها، وإلا لصح اتصاف الباري بالأعراض المخلوقة له تعالى عن ذلك علوا كبيرا"[8]

الفرع الرابع: الكلام اللفظي والنفسي بين المعتزلة والأشعرية،

يأتي هذا الفرع للإجابة عن سؤال آخر هل الكلام منحصر بالألفاظ والأصوات أم لا؟

للإجابة عن هذا السؤال نقول: المقصود من السؤال، هل ينحصر الكلام بالكلام اللفظي فقط، أم أن الدائرة أوسع، فيطلق الكلام على اللفظي وعلى غير اللفظي ككلامنا النفسي؟

فذهب الأشعرية إلى أن الكلام يطلق على اللفظي ويطلق كذلك على غير اللفظي المسمى بالكلام النفسي، وفي ذلك يقول الإمام التفتازاني: "إن الكلام لفظي ونفسي"[9]، فالكلام عند الأشعرية لا ينحصر بالكلام اللفظي فحسب بل دائرته أوسع فمنه الكلام اللفظي ككلامنا، ومنه الكلام الذي ليس بحرف ولا صوت ككلام الله تعالى، والدليل على عدم انحصار الكلام باللفظي فقط هو كلامنا النفسي، فهو ليس بحرف ولا صوت ومع ذلك نسميه كلاما، جاء في أم البراهين: "وإنما مقصد العلماء بذكر الكلام النفسي في الشاهد النقض على المعتزلة في حصرهم الكلام في الحروف والأصوات فقيل لهم ينتقض حصركم ذلك بكلامنا النفسي فإنه كلام حقيقة وليس بحرف ولا صوت وإذا صح ذلك فكلام مولانا أيضا كلام ليس بحرف ولا صوت فلم يقع الاشتراك بينهما إلا في هذه الصفة السلبية وهي أن كلام مولانا جل وعز ليس بحرف ولا صوت كما أن كلامنا النفسي ليس بحرف ولا صوت وأما الحقيقة فمباينة للحقيقة كل المباينة"[10]، فعند الأشعرية لا ينبغي حصر الكلام باللفظي فقط، لأن كلامنا النفسي ينقض هذا الحصر، فدائرة الكلام أوسع من اللفظي فقط، وبذلك ذهب الأشعرية إلى أن الله متكلم

وكلامه ليس بحرف ولا صوت لأنهما من الحوادث قطعًا، وعندئذ لا محال في كون كلامه تعالى قديم، لأن القدم يستحيل في حق الكلام اللفظي، ولما كان كلام الله تعالى ليس باللفظي فلا محال في قدمه.

بينما ذهب المعتزلة إلى أن الكلام منحصر باللفظ والصوت فقط، ولم يعقلوا قسمًا آخر للكلام، وهما قطعًا من الحوادث، ويستحيل قيامهما بذاته تعالى، لذلك ذهب المعتزلة إلى رأيهم في كلام الله تعالى للفرار من قيام الحوادث بذاته تعالى، يقول القاضي عبدالجبار في بيانه لحقيقة الكلام: "هو ما انتظم من حرفين فصاعدًا، أو ما له نظام من الحروف مخصوص"[11]. ويقول القاضي عبدالجبار: "والذي يدل على حدوث كلامه الذي ثبت أنه كلام له؛ أن الكلام على ما قدمناه لا يكون إلا حروفا منظومة، وأصواتًا مقطعة، وقد ثبت – فيما هذه حاله – أنه محدث؛ لجواز العدم عليه على ما بيناه في حدوث الأعراض"[12]

ويقول القاضي عبدالجبار في المغني: "فصل: في وصف القرآن وسائر كلام الله تعالى بأنه مخلوق وما يتصل به"[13]، ويفصل الإمام التفتازاني هذا الأمر تفصيلًا في غاية الدقة فيقول: "وتحقيق الخلاف بيننا وبينهم يرجع إلى إثبات الكلام النفسي ونفيه، وإلا فنحن لا نقول بقدم الألفاظ والحروف، وهم لا يقولون بحدوث كلام نفسي. ودليلنا ما مر أنه ثبت بالإجماع وتواتر النقل عن الأنبياء صلوات الله عليهم أنه متكلم، ولا معنى له سوى أنه متصف بالكلام، ويمتنع قيام اللفظي الحادث بذاته تعالى. فتعين النفسي القديم"[14]

الفرع الخامس: الآثار المترتبة على خلاف المعتزلة والأشعرية في كلام الله تعالى.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الخلاف بين المعتزلة والأشعرية في هذه المسألة ترتب عليه بعض الآثار، والتي منها: الاختلاف في حقيقة المتكلم، فعند المعتزلة "حقيقة المتكلم أنه وُجد الكلام من جهته، وبحسب قصده وإرادته"[15]، بينما عند الأشاعرة فحقيقة المتكلم من قام به الكلام لا من أوجده، فكلام الله تعالى هو "القائم بذاته العلية...صفة من صفات ذاته"[16]

المطلب الثاني: التعريف بالمعتزلة.

تعد "المعتزلة فرقة إسلامية نشأت في أواخر العصر الأموي وازدهرت في العصر العباسي، وقد اعتمدت على العقل المجرد في فهم العقيدة الإسلامية لتأثرها ببعض الفلسفات المستوردة مما أدى إلى انحرافها عن عقيدة أهل السنة والجماعة"[17].

وعند الحديث عن أسماء وألقاب هذه المدرسة الكلامية فيقول الإمام الشهرستاني: "ويسمون: أصحاب العدل والتوحيد، ويلقبون بالقدرية والعدلية. وهم قد جعلوا لفظ القدرية مشتركًا، وقالوا: لفظ القدرية يطلق على من يقول بالقدر خيره وشره من الله تعالى، احترازا من وصمة اللقب؛ إذ كان الذم به متفقًا عليه"[18]

وأما بالنسبة إلى ما يجمع المعتزلة من الاعتقاد فيبينه الإمام الشهرستاني فيقول: "والذي يعم طائفة المعتزلة من الاعتقاد: القول بأن الله تعالى قديم، والقدم أخص وصف ذاته ونفوا الصفات القديمة أصلا؛ فقالوا: هو عالم بذاته، قادر بذاته، حي بذاته، لا بعلم وقدرة وحياة: هي صفات قديمة، ومعان قائمة به؛ لأنه لو شاركته الصفات في القدم الذي هو أخص الوصف لشاركته في الإلهية، واتفقوا على أن كلامه محدث مخلوق في محل، وهو حرف وصوت... واتفقوا عل أن الإرادة، والسمع، والبصر: ليست معاني قائمة بذاته... واتفقوا على نفي رؤية

الله تعالى بالأبصار في دار القرار، ونفي التشبيه عنه من كل وجه... واتفقوا على أن العبد قادر خالق لأفعاله خيرها وشرها... والرب تعالى منزه أن يضاف إليه شر وظلم"[19]

وقد اتفق المعتزلة على خمسة أصول لمذهبهم يجتمعون حولها، جاء في الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب "ثم حرر المعتزلة مذهبهم في خمسة أصول: التوحيد والعدل والوعد والوعيد والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"[20].

وأم بالنسبة إلى فرق المعتزلة فقد ذكرها الإمام البغدادي فقال: "الواصلية منهم هؤلاء أتباع واصل بن عطاء... العمروية منهم هؤلاء أتباع عمرو بن عبيد... الهذلية منهم هؤلاء أتباع أبي الهذيل محمد بن الهذيل المعروف بالعلاف... النظامية منهم هؤلاء أتباع أبي إسحاق بن سيار المعروف بالنظام... المعمرية منهم وهم أتباع معمر بن عباد السلمي... البشرية منهم هؤلاء أتباع بشر بن المعتمر... الهشامية منهم هؤلاء أتباع هشام بن عمرو الفوطي... المردارية منهم هؤلاء أتباع عيسى بن صبيح"[21].

المطلب الثالث: التعريف بالأشاعرة

يعرف الإمام الشهرستاني بالأشعرية فيقول: "الأشعرية أصحاب أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، المنتسب إلى أبي موسى الأشعري ﷺ قال أبو الحسن: الباري تعالى: عالم بعلم، قادر بقدرة، حي بحياة، مريد بإرادة، متكلم بكلام، سميع بسمع، بصير ببصر... وهذه الصفات أزلية قائمة بذاته تعالى، لا يقال هي هو، ولا هي غيره، ولا لا هو، ولا لا غير"[22]

وأما بالنسبة للآراء الكلامية للأشاعرة فإنهم يعتمدون في إثباتهم "لوجود الله تعالى على النظر والتأمل في خلقه الإنسان وتطور هذه الخلقة منذ أن كان نطفة... وهذا الدليل يعتمد على المنهج القرآني الذي يدعو إلى النظر في النفس وإدراك آيات الله تعالى في خلقه... أيضا الاعتماد على القول بإثبات وجود الله تعالى على حدوث العالم وأن له محدث... ويعتمد الأشاعرة في إثبات وحدانية الله على دليل التمانع المشهور عند المتكلمين"[23]

"يذهب الأشاعرة إلى تنزيه الله تعالى عن كل صفات النقص، فنفوا التشبيه والتجسيم، وحلوله تعالى في المخلوقات أو اتحاده بها، وغير ذلك من صفات النقص التي لا تليق بكماله تعالى... ولقد قسم الأشعري صفات الله تعالى إلى صفات ذاتية وصفات فعلية، والصفات الذاتية هي ما لا يجوز أن يوصف الله تعالى بضدها، وهذه الصفات الذاتية أزلية وهي عند الأشاعرة سبع صفات... والصفات الفعلية هي التي يجوز أن يوصف الله تعالى بضدها، لأن الضد ليس بفعل، فيجب بنفي الفعل عن الفاعل وجود ضده... يقول الأشاعرة: إن هذه الصفات ليست هي الذات وليست شيئا غير الذات، وعبروا عن ذلك بقولهم: لا هي هو ولا هي غيره"[24].

المبحث الثاني: رأي المعتزلة في الكلام الإلهي وأدلتهم، وفيه مطلبان.

المطلب الأول: رأي المعتزلة في الكلام الإلهي.

لمعرفة حقيقة رأي المعتزلة في الكلام الإلهي نقف مع ما ذكره مُنَظّر المعتزلة القاضي عبدالجبار حيث يقول: "طريق إثباته –جل وعز- متكلما هو العلم بوجود الكلام من جهته لا غير، كما نقوله في كونه محسنا أو رازقا مميتا"[25]، والمقصود من كلام القاضي أن معنى كون الله تعالى متكلمًا أي أن هذا الكلام مصنوع ومخلوق من جهته لا غير لا بمعنى أن الكلام قام بذاته كما عند الأشعرية، ويصرح القاضي بهذا المعنى عند قوله: "وأن الذي

يعقل من ذلك هو كونه فاعلا للكلام"[26]، فالله تعالى فاعل للكلام، والكلام مفعول لله، وكل مفعول فهو حادث مصنوع وكل حادث عند المعتزلة لا يقوم بذات الله تعالى فكلام الله تعالى عند جماهير المعتزلة ليس بقائم بذاته تعالى، بل مخلوق لله تعالى قائم في جرم ما، كجرم الشجرة لما كلم موسى عليه السلام.

ويوضح لنا رأي المعتزلة في الكلام الإلهي صاحب المغني، فيقول: "اختلف الناس في ذلك. والذي يذهب إليه شيوخنا: أن كلام الله عز وجل من جنس الكلام المعقول في الشاهد، وهو حروف منظومة وأصوات مقطعة. وهو عرض يخلقه الله سبحانه في الأجسام على وجه يسمع، ويفهم معناه، ويؤدي الملك ذلك إلى الأنبياء عليهم السلام بحسب ما يأمر به عز وجل ويعلمه صلاحا؛ ويشتمل على الأمر والنهي والخبر وسائر الأقسام، ككلام العباد. ولا يصح عندهم إثبات كلام قديم مخالف لكلامنا، كما لا يصح إثبات حركة قديمة. ولا يصح إثبات كلام محدث مخالف لهذا المعقول أيضا، على ما يقوله بعضهم من أن الكلام قائم بنفسه"[27]. يتضح لنا أن رأي المعتزلة لمفهوم الكلام الإلهي هو أن الله تعالى إذا أراد أن يوحي إلى الملائكة أو يوحي إلى أنبيائه ورسله بلا واسطة فإنه يخلق الكلام في غيره من المخلوقات، حيث يعبر هذا الكلام المخلوق عن كل ما يريد الله تعالى أن يخبر عنه، وليس أن الكلام قائم بذاته، وهذا فرق جوهري بين رأيهم ورأي الأشعرية، ففرق بين من يقول بأن معنى أن الله متكلم أي قام الكلام بذاته واتصف به، ومن قال بأن الله متكلم بمعنى خلق الكلام في غيره ولم يقم الكلام بذاته فلا يكون حينئذ الكلام صفة لله تعالى، وإنما هو شيء تولى الله تعالى بقدرته خلقه وإحداثه؛ ليدل على مراده الذي يريد أن يخبر عنه.

المطلب الثاني: أدلة المعتزلة

نقسم الأدلة إلى قسمين هما:

أولًا: الأدلة النقلية.

سأقتصر على دليل نقلي واحد للمعتزلة على رأيهم:

ذكر القاضي عبدالجبار دليلًا نقليًا على حدوث كلام الله تعالى مع وجه دلالته، فقال: "على أن كتاب الله جل وعز يدل على حدوث كلامه، لأنه تعالى قال بعد أن بين أن الذكر هو القرآن بقوله: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ [الحجر: 9] وقوله جل وعز: ﴿وهذا ذكر مبارك أنزلناه﴾[الأنبياء: 50] وقوله: ﴿إن هو إلا ذكر وقرآن مبين﴾[يس: 69] أن الذكر محدث بقوله: ﴿ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث﴾[الأنبياء: 2] ﴿ما يأتيهم من ذكر من الرحمن محدث﴾[الشعراء: 5] وهذا نص في حدوث كلامه"[28]. استدل القاضي عبدالجبار بهذه النصوص على أن كلام الله حادث، وذلك لقيام الأمارات الدالة على حدوثه مثل: (محدث) و (نزلنا) و (يأتيهم)، فهذه الكلمات تدل على التغير والتجدد وهذا دليل الحدوث.

ثانيًا: الأدلة العقلية

سأقتصر على دليلين عقليين للمعتزلة على رأيهم هما كالتالي:

الدليل الأول:

يبين لنا هذا الدليل القاضي عبدالجبار المعتزلي، حيث يقول: "على أنه لا تعقل للمتكلم صفة إلا ما يعلم من صفة الكلام المسموع. فلو كان القديم تعالى متكلما لنفسه لم يصح أن يثبت إلا على مثل حال الكلام المسموع،

وإلا لم يعقل لهذا الكلام معنى أصلا، وهذا مستحيل؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون من جنس هذا الكلام المسموع، وذلك يوجب استحالة قدمه أو كون هذا الكلام قديما، وكلا الوجهين محال"[29]. خلاصة دليل المعتزلة: استند كلام القاضي عبدالجبار على وجهين من وجوه استحالة قول الأشعرية إن كلام الله تعالى صفة قديمة قائمة بذاته، ليس بحرف ولا صوت، وهما:

الوجه الأول: أن الكلام المعقول من خلال الشاهد هو ما كان حرفًا وصوتًا حادثين فقط، وبالتالي قول الأشعرية إن كلام الله ليس حرفًا ولا صوتًا هو رأي لا يقبله العقل لمخالفته الصريحة لواقع الكلام المشاهد والمسموع.

الوجه الثاني: بالاستناد إلى الوجه الأول يصبح القول إنّ كلام الله صفة قائمة بذاته لازم عنه أن تقوم الحروف والأصوات الحادثة بذات الله تعالى، وهذا ما يلزم عنه قطعًا –عند المعتزلة والأشعرية معًا- القول بقيام الحوادث بذاته تعالى الذي يلزم عنه القول بحدوث ذاته تعالى، وهو أمر مستحيل على الله تعالى.

إن الكلام الذي يعقل هو الكلام المسموع الذي هو صوت وحرف حادثان، فلو سلمنا تنزلًا أن القديم وهو الله تعالى متكلم، لم يعقل إثبات هذه الصفة له تعالى إلا على ما يعقل، وإن كان على غير ذلك فسنثبت للقديم صفة غير معقولة، وإذا كان الأمر كذلك يلزم منه استحالة قدم القديم، وذلك محال.

الدليل الثاني:

يبين هذا الدليل القاضي عبدالجبار المعتزلي فيقول: "قولكم: إن الكلام معنى قائم بذات القديم تعالى يحتمل أمورًا، لأن القيام قد يذكر ويراد به الانتصاب، كما يقال: فلان قائم، أي منتصب؛ وقد يذكر ويراد به الدوام، كقوله: الحي القيوم أي الدائم؛ وقد يذكر ويراد به الحفظ، كما يقال :السقف قائم بالسارية أي محفوظ به على معنى أنه لولاه لسقط؛ وقد يذكر ويراد به الحلول، كما يقال: الكون قائم بالمحل، وشيء من ذلك لا يتصور في هذه المسألة، لأن الانتصاب والحلول وغيرهما مما لا يجوز على الله تعالى"[30]. خلاصة هذا الدليل: أنهم نظروا في معنى (قائم) في قول خصومهم إن الكلام (قائم بذاته ﷻ)، فقالوا: ما مقصودكم بكلمة (قائم)، فقد نظرنا في معنى كلمة (قائم) فوجدناها تطلق ويراد بها إما الانتصاب وإما الدوام وإما الحفظ وإما الحلول، ولا نعرف معنى لكلمة (قائم) إلا تلكم المعاني، ثم ننظر في هذه المعاني، أي معنى يمكن إطلاقه وقبوله في حق الله تعالى دون أن يوهم محالًا عند قولنا: (الكلام قائم بذاته تعالى)، فسنجد أن هذه المعاني المذكورة لا تصلح لذلك؛ لأن جميعها مما لا يجوز أن يقال وينسب لله تعالى لإيهامها النقص في حقه، ووجه النقص أن جميع معاني القيام التي أوردها القاضي عبدالجبار خاصة بالمخلوقات، فالانتصاب يدل على التغير، وكل متغير حادث، وأما الدوام فهو أحد معاني الزمان، والزمان حادث بكل صوره عند المعتزلة وسائر المتكلمين، والحفظ يدل على الافتقار إلى الغير، وهو ما يتنافى مع الغنى الإلهي، وأما الحلول فيلزم عنه أن تكون ذات الله تعالى محلًا مكانيًا للصفة، والله تعالى منزه عن أن يكون مكانًا؛ لأن المكان من خصائص الأجسام الحادثة، ومما سبق لو فرضنا نسبة هذه المفاهيم لله تعالى للزم أن تقوم الحوادث بذات الله، وهذا مستحيل عقلًا عليه سبحانه؛ لأن كل من تقوم به الحوادث فهو حادث مثلها، وقد ثبت أن الله تعالى لا يجوز عليه أي معنى من معاني الحدوث؛ وإلا لزم نفي الخالق، وهو مستحيل، فإذا استحال عقلًا نسبة هذه المعاني إلى ذات الله تعالى فحينئذ لا وجود للحكم العقدي الخاطئ المعبر عنه بجملة (صفة قائمة بذات الله تعالى)، فوجب الاعتقاد بعدم قيام الكلام بذاته تعالى.

المبحث الثالث: رأي الأشعرية في الكلام الإلهي وأدلتهم، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: رأي الأشعرية في الكلام الإلهي.

إن الناظر في مصنفات المدرسة الأشعرية يجد أنهم قد أثبتوا الكلام لله تعالى صفة، هو بها متكلم، وفي ذلك يقول التلمساني: "مذهب أهل الحق أن الله تعالى متكلم بكلام"[31]، ويقول صاحب الغنية: "الباري تعالى متكلم... والدليل عليه من الشرع قوله تعالى: ﴿فأجره حتى يسمع كلام الله﴾ [التوبة: 6] وغير ذلك من الآيات"[32]، فالكلام الذي ذكره الإمام التلمساني والمتولي واضح جلي في إثبات هذه الفرقة صفة الكلام لله تعالى، فقد ذكر المتولي نصًا نقليًا وأشار إلى وجود نصوص أخرى في إثبات الكلام لله تعالى كقوله تعالى: ﴿وكلم الله موسى تكليما﴾[النساء: 164]، حيث أمسى إثبات صفة الكلام لله تعالى محل اتفاق وإجماع جمهور علماء الأشعرية، يقول الإمام الآمدي: "ذهب أهل الحق من الإسلاميين إلى كون الباري تعالى متكلمًا"[33]، وسيتم بحث هذا المطلب من خلال فرعين وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول: تعريف صفة الكلام عند الأشعرية

تعرض علماء الأشعرية عند حديثهم عن صفة الكلام الإلهي إلى تعريفها بالرسم، وفي هذا المقام يقول صاحب الفوائد السنية: "(و) يجب له جل وعز (الكلام) الأزلي... المنزه عن البعض والكل والتقديم والتأخير والسكوت واللحن، وسائر أنواع التغيرات...فلا يقبل العدم ولا ما في معناه من السكوت والتبعيض والتقديم والتأخير" [34]فكلامه تعالى مباين لجنس الحروف والأصوات التي هي قوام كلام المخلوقات، ويقول كذلك صاحب الفوائد السنية: "(و) يجب له جل وعز (الكلام) الأزلي...المباين لجنس الحروف والأصوات" [35].

عند تعريف الأشعرية لكلام الله تعالى نجد أنهم انطلقوا من أصل محكم، وهو نفي المشابهة بين صفات الله تعالى وصفات غيره من العالم، فكما أن كلام الحوادث حرف وصوت وفيه إعراب وبناء ولحن وما شابهه من الأوصاف، فكلام ربنا تبارك وتعالى منزه عن كل ذلك لأنه ﴿ليس كمثله شيء﴾ [الشورى: 11].

ومما تجدر الإشارة إليه قضية العلاقة بين مسالة الكلام الإلهي ومسألة خلق القرآن، ولتوضيح هذه العلاقة يقول صاحب التوضيح: "يطلق القرآن ويراد به اللفظ المقروء... وقد يراد به كلام الله بمعنى الصفة القديمة القائمة بذاته سبحانه...والكلام نفسي ولفظي... واللفظي من خلق الله وليس لأحد في أصل تركيبه كسب، وإطلاق القرآن على النفسي واللفظي بالاشتراك؛ فهو حقيقة في كل منهما، وقيل إنه حقيقة في النفسي مجاز في اللفظي، وعلى كل من الرأيين فإن من ادعى أن القرآن الذي بين دفتي المصحف ليس كلام الله فقد كفر؛ إلا أن يقصد أنه ليس الصفة القديمة القائمة بالذات"[36]، وخلاصة هذا الكلام أن كلام الله تعالى هو مشترك لفظي، فيطلق ويدل على الصفة القائمة بذات الله تعالى وهو بهذا المعنى قديم أزلي، ويطلق كذلك على الألفاظ المكتوبة في المصحف وهو بهذا المعنى حادث.

ومما أجمع عليه أصحاب هذه المدرسة أن صفات الله تعالى كلها أزلية، ومنها صفة الكلام، يقول الإمام البغدادي: "أجمع أصحابنا على أن لله تعالى صفات أزلية"[37]، ومعنى الأزلية لصفة الكلام الإلهي ولغيرها من الصفات أنها لم تسبق بالعدم أي لا أول لوجودها، وفي ذلك يقول الإمام الرازي: "مذهب أهل الحق أن كلام الله

تعالى لا أول لوجوده"[38]، وإذا أثبتنا القدم لصفة الكلام فيلزم من ذلك إثبات البقاء لها؛ لأن ما ثبت قدمه استحال عدمه.

وإذا نظرنا إلى قول الله تعالى: ﴿وكلم الله موسى تكليما﴾ [النساء: 164]، جزمنا بلا أدنى ريب أن الله ﷻ متكلم كما أخبرنا، ثم إذا نظرنا إلى قوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾[الشورى: 11]، نجزم بأن كلام الله تعالى الذي أخبرنا عنه مباين لجنس كلام المخلوقات، يقول صاحب المنهج السديد في شرح كفاية المريد: "ثم إذا عرفت ثبوت صفة الكلام لله تعالى وجب أن تعرف أن معنى هذه الصفة في حقه تعالى ليست كمعناها في حق الحوادث، فإن الكلام الذي يتصف به الحادث هو على ضربين: لفظي ونفسي. فاللفظي مركب من الحروف والأصوات، ويلزمه التقدم والتأخر، والتجدد والسكون، ونحو ذلك من المتغيرات. وأما النفسي الذي يتصف به الحادث، فهو وإن لم يكن مركبا من الحروف والأصوات إلا أنه يعرض له من التغيرات ما يعرض للفظي من التقدم والتأخر، والتجدد، والانقطاع، ونحو ذلك..... فوجب... أن يكون كلامه جل وعلا مباينًا للنوعين"[39]، فكلام الله تعالى ليس كمثله شيء، فلما كان كلام ما سوى الله من المخلوقات صوتا وحرفا وفيه تقديم وتأخير وما سواها، وجب أن يكون كلام الله تعالى منزها عن كل هذه الصور بناء على الآية المحكمة ﴿ليس كمثله شيء﴾ [الشورى: 11] .

الفرع الثاني: على ماذا يطلق كلام الله تعالى عند الأشعرية.

مما هو معلوم من الدين بالضرورة أن القرآن الكريم الذي يحتوي على ألفاظ وأصوات هو كلام الله تعالى، وعند النظر إلى تعريف كلام الله تعالى عند الأشعرية الذي بينوا فيه أن كلام الله تعالى ليس بصوت ولا حرف، يرد السؤال الآتي عليهم، كيف يستقيم هذا الأمر، والأشعرية يقولون: بأن القرآن كلام الله تعالى وهو - أي ألفاظ القرآن الكريم - حرف وصوت، ثم بعد ذلك يقولون: بأن كلام الله ليس بحرف ولا صوت، لأجل ذلك وضعتُ في هذه الدراسة هذا الفرع الذي يبين كيف أجابت المدرسة الأشعرية عن هذا الإشكال؟ وفي هذا الصدد يقول الإمام الصاوي الأشعري مجيبًا عن هذا الإشكال: "واعلم أن كلام الله يطلق بالاشتراك على الحسي، وعلى النفسيّ: الذي هو الصفة القديمة، فهو حقيقة عرفية في كل. فالحسي: ما كان بحرف وصوت، ومدلوله بعض مدلول الكلام النفسي القديم القائم بذاته تعالى. والنفسيّ: ما ليس بحرف ولا صوت، ولا يوصف بتقديم ولا تأخير، ولا تقسيم، ولا بداية ولا نهاية... وهو قديم ليس بمخلوق. فالكتب السماويّة دالّة على بعض مدلول الكلام النفسي، ولا يحيط بكل مدلوله إلا هو؛ لأن مدلول الكلام النفسيّ: الواجبات والمستحيلات والجائزات تفصيلا. وأما الكتب السماوية فقد دلّت على بعض الواجبات تفصيلا، وكل الواجبات إجمالا، وكذا المستحيلات والجائزات.... فتقسيم الكلام إلى أمر ونهي، وخبر واستخبار، ووعد ووعيد، إنما هو لتلك المدلولات التي دل عليها الكلام الحسيّ، وأما الصفة القديمة فيستحيل انقسامها"[40]. نستخلص من كلام الصاوي السابق ما يلي:

أولًا: إن كلام الله يطلق على الكلام اللفظي الذي هو صوت وحرف كالقرآن المنزل على سيدنا محمد ﷺ والمكتوب في المصاحف بالاشتراك الحسي.

ثانيًا: إن كلام الله يطلق أيضًا على صفة الكلام القديمة القائمة بذات الله تعالى التي يعبر عنها الأشعري ومن وافقه من الأشعرية بالكلام النفسي الذي ليس بحرف وصوت. يقول الإمام الرازي في معرض بيان محل النزاع بين

المعتزلة والأشعرية في الكلام الإلهي، وبيان رأي الأشعرية في كلام الله تعالى: "إنما الخلاف بيننا وبينهم - أي المعتزلة - في أنا نثبت أمرًا آخر وراء ذلك، وهم ينكرونه... أن الباري تعالى موصوف بكلام النفس"[41].

المطلب الثاني: أدلة الأشعرية.

ويتناول هذا المطلب فرعين:

الفرع الأول: الأدلة النقلية.

ذكر أصحاب هذه المدرسة جملة من الأدلة النقلية التي تثبت صراحة لله تعالى صفة الكلام، وفي هذا المقام يقول شيخ المدرسة الإمام الأشعري في الإبانة: "الدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿ومن آياته أن تقوم السماء والأرض بأمره﴾[الروم: 25] وأمر الله كلامه"[42]، ويقول الإمام الأشعري في موطن آخر: "وقال الله تعالى:﴿قل لو كان البحر مدادًا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي﴾[الكهف: 109] فلو كانت البحار مدادًا للكتبة لنفدت البحار وتكسرت الأقلام، ولم يلحق الفناء كلمات ربي، كما لا يلحق الفناء علم الله تعالى ومن فني كلامه لحقته الآفات، وجرى عليه السكوت، فلما لم يجز ذلك على ربنا سبحانه صح أنه لم يزل متكلمًا؛ لأنه لو لم يكن متكلمًا وجب السكوت والآفات، تعالى ربنا عن قول الجهمية علوًا كبيرًا"[43]، ويقول صاحب الفوائد السنية: "ودليل اتصافه تعالى بالكلام قوله تعالى: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله﴾ [التوبة: آ6]، وقوله تعالى: ﴿وصدقت بكلمات ربها وكتبه﴾ [التحريم: 12]، وقوله تعالى: ﴿وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين﴾ "[44].

فالإمام الأشعري ومدرسته من بعده استدلوا على إثبات صفة الكلام لله تعالى بالنصوص النقلية التي ورد فيها إثبات اتصاف المولى بصفة الكلام صراحة.

الفرع الثاني: الأدلة العقلية.

نقسم الأدلة العقلية إلى قسمين هما:

القسم الأول: الأدلة العقلية في إثبات صفة الكلام الإلهي بشكل عام.

أشار علماء المتكلمين في مدرسة الأشعرية إلى جملة من الأدلة العقلية على وجوب اتصاف الله تعالى بصفة الكلام الإلهي نذكر بهذا الصدد ما ذكره الإمام الغزالي في كتابه الاقتصاد، حيث يقول: "إن الكلام للحي إما أن يقال هو كمال، أو يقال هو نقص، أو يقال لا هو نقص ولا هو كمال. وباطل أن يقال هو نقص أو هو لا نقص ولا كمال، فثبت بالضرورة أنه كمال، وكل كمال وجد للمخلوق فهو واجب الوجود للخالق بطريق الأولى"[45]، نجد أن الإمام الغزالي في معرض ذكره للدليل العقلي على صفة الكلام يقوم بحصر الأمر في ثلاثة احتمالات لا رابع لها، فيبطل الاحتمالان الثاني والثالث، وبالتالي يثبت الاحتمال الأول هو أن الكلام كمال محض، ثم يطبق القاعدة المتفق عليها عند جميع العقلاء، وهي أن كل كمال فهو لله تعالى، والكلام كمال فهو واجب لله تعالى، وهو المطلوب.

ويقول صاحب شرح العقيدة الكبرى: "سميعا وبصيرا ومتكلما؛ وإلا لاتصف-لكونه حيا-بأضدادها، وأضدادها آفات ونقص، وهي عليه تعالى محال لاحتياجه حينئذ إلى من يكمله، كيف وهو الغني بإطلاق، المفتقر إليه كل ما سواه على العموم"[46].

القسم الثاني: الأدلة العقلية في إثبات صفة الكلام النفسي.

ونقف في إثبات هذا الأمر عند قول الإمام الرازي في كتابه الأربعين، حيث قال: "الباري تعالى موصوف بكلام النفس. فالذي يدل عليه ما ثبت بالتواتر الظاهر من جميع الأنبياء والرسل عليهم السلام: أنه تعالى أمر عباده بكذا ونهاهم عن كذا وأخبرهم بكذا. ولما ثبت بالمعجزات صدق الأنبياء والرسل، وجب القطع بكونه تعالى آمرًا وناهيًا ومخبرًا. وإذا ثبت هذا فنقول: هذا الأمر والنهي والخبر، إما أن يكون من باب الألفاظ والعبارات، وإما أن يكون من باب المعاني والحقائق. فإن كان الأول، فتلك العبارات والألفاظ لا بد وأن تكون دالة على المعاني والمدلولات. فمدلول هذه العبارات في حق الله تعالى إما أن يكون هو الإرادات والاعتقادات، وإما أن يكون معنى مغايرًا لها. لا جائز أن تكون تلك المعاني هي الإرادات والاعتقادات لأنا بينا أن الأمر قد يوجد بدون الإرادة. والخبر قد يوجد بدون الاعتقادات. فثبت أن مدلول هذه العبارات في حق الله تعالى معنى وراء الاعتقادات والإرادات. فثبت أنه تعالى موصوف بمعنى حقيقي. هو مدلول قوله: (افعل) وهو مغاير لإرادته، وأنه تعالى موصوف بمعنى حقيقي، هو مدلول قوله: (الحمد لله) وهو مغاير لعلمه. ونحن نسمي ذلك المعنى بالأمر الحقيقي والخبر الحقيقي. وهو المطلوب"[47]خلاصة الدليل الذي ساقه الرازي: أن الله آمر ومخبر، وهذا المقدار ثبت عن الأنبياء بالتواتر، وخبر كهذا لا شك في ثبوته؛ وذلك لأن قول الأنبياء صدق بدلالة المعجزة، والتواتر موجب للعلم اليقيني، وبعد هذه المقدمة نقول: هذا الأمر والخبر الثابت عن الله تعالى يطلق على أمرين لا ثالث لهما: إما الألفاظ وإما المعاني. وهذه الألفاظ تدل على المعاني، وهذا المدلول في حق الله تعالى يطلق على ثلاثة أمور لا رابع لها وهي: إما الإرادات أو الاعتقادات أو أمر مغاير لهما، فلا يراد من المدلول الإرادات لأن الأمر قد يوجد دون الإرادة، كمن أمر عبده الآبق أمام المعاتب له على تأديبه ليظهر له صدق تأديبه له، فقد أمره ولا يريد منه القيام بالمأمور، وليس المراد من المدلول الاعتقادات لأن الخبر يوجد بدون الاعتقاد، كمن يخبر بشيء وهو يعتقد خلافه، فظهر من ذلك أن المدلول للعبارات أمر وراء الاعتقادات والإرادات، فينتج من ذلك أن الله تعالى موصوف بمعنى حقيقي هو مدلول أفعل وما سواه وهذا المعنى هو الكلام النفسي الذي نريده.

المبحث الرابع: مناقشة لأدلة المعتزلة والأشعرية في مسألة الكلام الإلهي وبيان الرأي المختار، وفيه مطلبان

المطلب الأول: مناقشة لأدلة المعتزلة.

يتناول هذا المطلب مناقشة لأدلة المعتزلة وذلك في فرعين:

الفرع الأول: مناقشة لدليل المعتزلة النقلي.

استدل المعتزلة على حدوث كلام الله تعالى بالنصوص التي وردت وتحمل بين طياتها ألفاظًا تدل على التغير والتجدد، كما أشرنا سابقًا في هذه الدراسة.

رد الأشعرية على استدلال المعتزلة: رد الأشعرية على كلام المعتزلة؛ وذلك أن هذه الألفاظ تدل على حدوث ذات اللفظ الدال على كلام الله تعالى، ولا يدل على الصفة القديمة القائمة بذات الله تعالى المعروفة بصفة الكلام، وفي ذلك يقول الإمام البيجوري: "وهذا في الحقيقة جواب عما تمسك به المعتزلة من النصوص الدالة على الحدوث مثل: ﴿إنا أنزلناه في ليلة القدر﴾[القدر: 1] ﴿إنا نحن نزلنا الذكر﴾[الحجر: 9]... والحاصل أن كل ظاهر من الكتاب والسنة دل على حدوث القرآن فهو محمول على اللفظ المقروء لا على الكلام النفسي"[48]، لكن يمتنع أن يقال: القرآن مخلوق إلا في مقام التعليم.

الفرع الثاني: مناقشة لدليل المعتزلة العقلي.

الدليل الأول: قام الدليل الأول عند المعتزلة على ملحظين هما:

الملحظ الأول: أن الكلام منحصر بالصوت والحرف بدليل كلام الشاهد، فلا يعقل الكلام إلا بصوت وحرف، والصوت والحرف حادثان لا محالة، فإذا كان الله متكلمًا، والكلام صوت وحرف حادث، فكلام الله حادث، ويلزم من ذلك أن الحوادث تقوم بذات الله تعالى إن قلنا بأن الكلام قائم بذاته تعالى، وهذا محال.

رد الأشعرية على الملحظ الأول للمعتزلة: هذا الدليل منقوض؛ لعدم حصر حقيقة مفهوم الكلام بالحرف والصوت فقط؛ حيث يوجد في عالم المخلوقات كلام ليس بصوت ولا حرف ككلامنا النفسي الذي يدور في صدورنا؛ فلما انتفى الحصر فلا مانع من أن يكون الله تعالى متصفًا بكلام نفسي قديم يقوم بذاته ليس بحرف ولا صوت، مع إثبات المخالفة المطلقة بين كل من الكلامين: كلام الله تعالى النفسي وكلام سائر البشر الذين يتكلمون بكلام نفسي ليس بحرف ولا صوت، "فالاشتراك في السلوب لا يلزم عنه الاشتراك في الحقائق والماهيات"[49]، وفي ذلك يقول الإمام البيجوري في حاشيته: "وقالت المعتزلة: كلامه هو الحروف والأصوات الحادثة وهي غير قائمة بذاته، فمعنى كونه متكلما عندهم: أنه خالق للكلام في بعض الأجسام لزعمهم أن الكلام لا يكون إلا بحرف وأصوات، وهو مردود بأن الكلام النفسي ثابت لغة، كما في قوله تعالى: ﴿يقولون في أنفسهم لولا يعذبنا الله بما نقول﴾[المجادلة: 8].

وقول الأخطل:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا[50].

الملحظ الثاني: معنى أن الله متكلم أي خالق للكلام في غيره.

رد الأشعرية على الملحظ الثاني للمعتزلة: إن صدق قول المعتزلة بأن المتكلم هو من أوجد الكلام في غيره يجب أن يصدق بأن المتحرك هو من أوجد الحركة في غيره، وهذا لا يقول به أحد من العقلاء فلما بطل هذا بطل ذاك إذ لا فرق، وفي ذلك يقول صاحب المختصر الكلامي: "وقالت المعتزلة: معنى كونه متكلمًا خلقه في بعض الأجسام هذه الحروف والأصوات ... ورده أصحابنا بأنه إن أمكن أن يكون المتكلم متكلمًا بكلام قائم بغيره، أمكن أن يكون متحركًا بحركة قائمة بغيره"[51]، وقد ذكر بعض علماء المدرسة الأشعرية أنه لا مانع من أن يخلق الله كلامًا في بعض مخلوقاته يدل على كلامه ﷻ، فهذه الجزئية لا نزاع فيها بين المعتزلة والأشعرية، وإنما النزاع بينهما أن المعتزلة لم يثبتوا وراء هذا الخلق شيئًا، بينما الأشعرية أثبتوا وراء خلق الله كلامًا في المخلوق دالًا على كلامه القديم أمرًا غير العلم والإرادة الإلهية هو الكلام النفسي القديم القائم بذاته تعالى، وإلى ذلك يشير الإمام الرازي، فيقول: "كونه تعالى متكلمًا بالمعنى الذي يقوله المعتزلة مما نقول به ونعترف به ولا ننكره بوجه من الوجوه. إنما الخلاف بيننا وبينهم في أنا نثبت أمرًا آخر وراء ذلك"[52].

الدليل الثاني: ويقوم الدليل الثاني للمعتزلة على حصر لفظة قائم بذاته بعدة مدلولات، كلها لا يجوز إطلاقها على الله، فلا وجود إذن لمعنى قائم بذاته.

رد الأشعرية للدليل الثاني للمعتزلة: وفي رده قال الأشاعرة: نقر للمعتزلة بأن من معاني القيام ما ذكرتموه، وهي كلها لا تليق بالله تعالى، ولكن ما يقصده الأشعرية معنى آخر وراء ذلك تنكره المعتزلة؛ فالأشعرية يقصدون بالقيام قيام صفة الكلام بذاته تعالى أي أنه تعالى متصف بهذه الصفة وهذا مما ذكره أرباب هذا الفن وفي ذلك يقول الإمام الصاوي: "فقولنا: (قائمة بذاته تعالى) يعني أن ذاته متصفة بها"[53]، وهذا المعنى مما يجوز على الله تعالى ولا يترتب عليه المحال.

يقول الإمام التفتازاني: "قائمة بذاته ضرورة أنه لا معنى لصفة الشيء إلا ما يقوم به...ولما تمسكت المعتزلة بأن في إثبات الصفات إبطال التوحيد لما أنها موجودات قديمة مغايرة لذات الله تعالى فيلزم قدم غير الله تعالى وتعدد القدماء، بل تعدد الواجب لذاته...أشار إلى جوابه بقوله وهي لا هو ولا غيره يعني أن صفات الله تعالى ليست عين الذات ولا غير الذات فلا يلزم قدم الغير وتكثر القدماء"[54].

المطلب الثاني: مناقشة لأدلة الأشعرية.

يتناول هذا المطلب مناقشة لأدلة الأشعرية، وذلك في فرعين:

الفرع الأول: مناقشة للأدلة النقلية عند الأشعرية.

يعد الدليل النقلي الذي ذكره الأشعرية على صفة الكلام الدليل المعتمد عليه في إثبات هذه الصفة وذلك لأمرين:

الأمر الأول: أن النصوص صريحة وواضحة في إثبات اتصاف المولى الكريم بصفة الكلام، وليس معنى الاتصاف بصفة الكلام إلا قيام الكلام في ذاته تعالى، ولقد ذكر الإمام الأشعري في كتابه الإبانة وجوب حمل كلام الله تعالى على أنه صفة قامت بذاته وليس كلامه مخلوقا خلقه[55].

الأمر الثاني: يمكن الاعتماد في هذه الصفة على الدليل النقلي؛ وذلك لأن صنع العالم وإيجاده لا يتوقف على الاتصاف بهذه الصفة، والمقصود من ذلك أن الصانع لشيء ما لو فقد صفة الكلام فيمكنه الصنع، بخلاف القدرة مثلًا فإن الصانع لشيء ما لو فقدها لعجز عن الصنع، فإيجاد الله تعالى للأشياء بعد عدم دليل على أن الله متصف بالقدرة والإرادة والعلم، ولا علاقة لصفة الكلام في صنع الله تعالى للأشياء، فلو أن الله تعالى لم يتصف بصفة الكلام وحاشاه سبحانه، لأمكنه خلق الخلق، ولكن لو لم يتصف الله تعالى بصفة القدرة مثلا وحاشاه سبحانه، لما استطاع أن يوجد شيئًا من هذا العالم المصنوع، لذلك أمكن إثبات هذه الصفة بالدليل النقلي فحسب، ولا يلزم الدور، وفي ذلك يقول الإمام الصاوي: "ودليلها[أي صفة الكلام]... نقلي...لأن صنع العالم لا يتوقف على الاتصاف بها"[56].

ومما يلي بعض النصوص النقلية التي استدل بها الإمام الأشعري في كتابه الإبانة على وجوب حمل كلام الله تعالى على أنه صفة قديمة وليس كلامه بمخلوق، مع بيان جهة دلالتها:

أولًا: يقول الإمام الأشعري: "إن سأل سائل عن الدليل على أن القرآن كلام الله غير مخلوق. قيل له: الدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿ومن آياته أن تقوم السماء والأرض بأمره﴾ [الروم: 25] وأمر الله كلامه... وقال عز وجل: ﴿ألا له الخلق والأمر﴾[الأعراف: 54]، فالخلق جميع ما خلق داخل فيه... فلما قال: ﴿ألا له الخلق﴾[الأعراف: 54] كان هذا في جميع

الخلق. ولما قال:﴿والأمر﴾[الأعراف: 54] ذكر أمرًا غير جميع الخلق مذل على ما وصفناه، على أن أمر الله غير مخلوق[57]. استدل الإمام الأشعري بالنظر في آيتين كريمتين معًا على قدم كلام الله تعالى، فقوله تعالى: ﴿ومن آياته أن تقوم السماء والأرض بأمره﴾ [الروم: 25] أفادت أن كلام الله هو المعبر عنه بكلمة (الأمر)، فكلام الله هو الأمر، والأمر هو كلام الله تعالى، ويمكننا أن نسمي هذا الجزء بالمقدمة الأولى في استدلال الأشعري.

وأما المقدمة الثانية: أن أمر الله أي كلامه غير مخلوق، والدليل على ذلك أمران:

الأمر الأول: أن الله تعالى ذكر في قوله: ﴿ألا له الخلق والأمر﴾ [الأعراف: 54]، فعطف الله الأمر على الخلق بحرف العطف الواو الذي يقتضي المغايرة بين المعطوف عليه والمعطوف، فظهر أن الأمر غير الخلق، والذي يغاير المخلوق هو غير المخلوق.

الأمر الثاني: الذي أشار إليه الإمام الأشعري بقوله: "وقال ﷻ: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾[الروم: 4]، يعني: من قبل أن يخلق الخلق، ومن بعد ذلك. وهذا يوجب أن الأمر غير مخلوق"[58]. فلما كان الأمر من قبل الخلق ومن بعدهم دل ذلك على قدمه. فالنتيجة بعد هذه المقدمات أن كلام الله ليس بمخلوق.

رد المعتزلة على هذا الدليل: عندما استدل الأشعرية بهذه الآيات التي ورد فيها ذكر الأمر كان عمدتهم في الاستدلال على جهتين:

الجهة الأولى: أن الأمر ليس بمخلوق، وهو يرجع إلى الكلام، فيلزم من ذلك أن كلام الله تعال ليس بمخلوق.

الجهة الثانية: أن الآية جاء فيها عطف الأمر على الخلق والعطف يقتضي المغايرة.

ولكن المعتزلة خالفوا الأشعرية في هذا الدليل، وكانت مخالفتهم على النحو الآتي:

المخالفة الأولى للمعتزلة: أن الأمر لا يرجع إلى الكلام بل يرجع إلى الإرادة، وفي ذلك يقول الإمام الزمخشري عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ألا له الخلق والأمر﴾ [الأعراف: 54]: "هو الذي خلق الأشياء كلها، وهو الذي صرفها على حسب إرادته"[59].

نقد الأشعرية للمخالفة الأولى للمعتزلة: عمدة المعتزلة في هذا الدليل يقوم على اتحاد الأمر والإرادة في المعنى، ولكن الأشعرية ينفون هذا الاتحاد في المعنى ويذهبون إلى تغاير الإرادة والأمر، يقول صاحب الجوهرة: "**وقدرة إرادة وغايرت أمرًا وعلمًا والرضا كما ثبت**"[60]، فالإرادة تغاير الأمر"أي خالفت وباينت الإرادة أمرًا، بمعنى أنها ليست عينه ولا مستلزمة له، فقد يريد ويأمر كإيمان من علم الله منهم الإيمان، فإنه تعالى أراده منهم وأمرهم به. وقد لا يريد ولا يأمر كالكفر من هؤلاء... وقد يريد ولا يأمر كالكفر الواقع ممن علم الله عدم إيمانهم... وقد يأمر ولا يريد كإيمان هؤلاء"[61].

المخالفة الثانية للمعتزلة: قال البلخي عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ألا له الخلق والأمر﴾ [الأعراف: 54]: "إن مدار هذه الحجة على أن المعطوف يجب أن يكون مغايرًا للمعطوف عليه، فإن صح هذا الكلام بطل مذهبكم لأنه تعالى قال: ﴿فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته﴾ [الأعراف: 158]، فعطف الكلمات على الله فوجب أن تكون الكلمات غير الله، وكل ما كان غير الله فهو محدث مخلوق، فوجب كون كلمات الله محدثة"[62]

نقد الأشعرية للمخالفة الثانية للمعتزلة: نقد المعتزلة استدلال الأشعرية بذكرهم لقوله تعالى: ﴿ بالله وكلماته﴾ [الأعراف: آية158]، فإذا كانت الواو للمغايرة كما استدل بها الأشعرية على رأيهم، فيلزم منها أن كلام الله حادث، لأن كلمة (بالله) عطف عليها بحرف العطف الواو كلمة (كلماته)، والله قديم بلا ريب، فكلماته المعطوفة عليه حادثة لأن الواو تقتضي المغايرة، ولكن هذا الاستدلال لا يسلم من نقد، حيث إن الواو لو سلمنا تنزلًا أنها دائمًا تقتضي المغايرة بين المعطوف عليه والمعطوف، "فالمغايرة هنا بين (الله) وبين (كلماته) واقعة من جهة المفهوم، فالمفهوم من كلمة (الله) غير المفهوم من كلمة (كلماته)، وهذا التغاير يكفي للعطف بأداة العطف الواو"[63]

ويقول الإمام الأشعري: "ومما يدل من كتاب الله على أن كلامه غير مخلوق قوله ﷻ: ﴿إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون﴾ [النحل: آية40]، فلو كان القرآن مخلوقًا لوجب أن يكون مقولًا له: ﴿كن فيكون﴾[النحل: 40]، ولو كان الله عز وجل قائلًا (كن) لكان للقول قولًا، وهذا يوجب أحد أمرين، إما أن يؤول الأمر إلى أن قوله تعالى غير مخلوق، أو يكون كل قول واقع بقول لا إلى غاية، وذلك محال. وإذا استحال ذلك صح وثبت أن لله عز وجل قولًا غير مخلوق"[64]. خلاصة هذا الدليل: أن الله يوجد الأشياء بقوله (كن)، وقوله ﷻ (كن) إما أن يكون قديمًا، وإما أن يكون حادثًا، ولا ثالث في ذلك، فإن كان قديمًا فهو مطلوبنا، وإن كان حادثًا يلزم من ذلك أن قوله (كن) وقع بقول (كن) أخرى، وهذه الأخرى وقعت بقوله (كن) وهكذا لأن هذه ذاتية الحادث، ويلزم من ذلك الدور[65] أو التسلسل[66] وكلاهما محال، فما أدى إليه محال، فثبت أن كلام الله قديم.

مخالفة المعتزلة لهذا الدليل: أرجع المعتزلة قوله تعالى(كن) إلى الإرادة وأنه لا يتوقف مراد عن إرادة الله تعالى، يقول الزمخشري عند تفسيره لهذه الآية: "وأن وجوده عند إرادته تعالى غير متوقف، كوجود المأمور به عند أمر الآمر المطاع إذا ورد على المأمور المطيع الممتثل... والمعنى: أن إيجاد كل مقدور على الله تعالى بهذه السهولة، فكيف يمتنع عليه البعث الذي هو من شق المقدورات"[67]

نقد الأشعرية لمخالفة المعتزلة: إن إرجاع القول للإرادة مما لا يستقيم وقد بينا نقده[68].

الفرع الثاني: مناقشة للأدلة العقلية عند الأشعرية.

قام الدليل العقلي عند الأشعرية على قاعدة أساسية أن الكلام كمال محض لله تعالى؛ فلو لم يتصف به لاتصف بضده وهو الخرس وهو على الله تعالى محال؛ لأنه نقص محض، واستدل الأشعرية على أن الكلام كمال محض بملاحظة الشاهد حيث يعد الكلام في الشاهد كمالًا فكذا في الغائب.

وقد ضعّف بعض علماء الأشعرية هذا الدليل العقلي؛ لأن فيه قياس الغائب على الشاهد وهو قياس باطل، فلو سلمنا بأن الكلام كمال في الشاهد، لكن ليس كل كمال في الشاهد كمالًا في الغائب وفي ذلك يقول الإمام الصاوي: "ولا يقاس القديم على الحادث؛ لأن كمال الحادث لا يلزم أن يكون كمالًا في حق الله، ألا ترى الزوجة والولد؛ فإنهما كمال في حق الحادث لا القديم، فضعف الدليل العقلي"[69] وممن ذكر ضعف هذا الدليل الإمام الآمدي، حيث قال: "اتفاق الأصحاب على إلحاق الغائب بالشاهد بجامع الحد، والعلة، والشرط، والدلالة. أما الحد: فقالوا: إذا ثبت أن حد العالم في الشاهد من قام به العلم؛ فيجب أن يكون حده في الغائب كذلك؛ لأن الحد يجب اطراده، ولا يختلف شاهدا، ولا غائبًا. وأما العلة: فقالوا: إذا ثبت كون العالم معللًا بالعلم في الشاهد وجب أن يكون معللًا به في الغائب؛ لأن ما ثبت لأحد المثلين؛ وجب أن يثبت للآخر. وأما الشرط: فقالوا: إذا كان

شرط كون العالم عالمًا في الشاهد قيام العلم به؛ وجب أن يكون العالم في الغائب كذلك؛ لما تحقق في العلة. وأما الدلالة: فقالوا: إذا دل قبول الحوادث شاهدًا على استحالة تعرى القابل لها عنها؛ لزم مثله في الغائب؛ لأن شرط الدلالة الاطراد"(70)

الخاتمة:

في ختام البحث أوجز أهم النتائج في النقاط التالية:

النقطة الأولى: اتفق المعتزلة والأشعرية على إثبات الكلام لله تعالى، وأن الله تعالى متكلم، حيث ورد بذلك النصوص النقلية الكثيرة، والإجماع بين المسلمين قاطبة منعقد على أن الله تعالى متكلم، لكن الخلاف بين الأشاعرة والمعتزلة وقع في تحديد مفهوم الكلام الإلهي.

النقطة الثانية: اختلف المعتزلة والأشعرية في معنى أن الله متكلم، فذهب الأشعرية إلى أن المقصود من ذلك، أن الله متصف بصفة الكلام القائمة بذاته، وذهبت المعتزلة إلى أن المقصود من ذلك، بأن الله متفرد بخلق كلامه في المخلوقات الذي يعبر به عن مراده، وليس الكلام صفة قديمة قائمة بذاته تعالى.

النقطة الثالثة: السبب في قول المعتزلة برأيهم أنهم لم يتصوروا كلامًا إلا بصوت وحرف، ودليلهم قياس الغائب على الشاهد، حتى لا يلزمهم القول بقيام الحوادث بذات الله تعالى الذي يلزم عنه حدوث الذات الإلهية، وهو محال عقلًا وشرعًا.

النقطة الرابعة: يرى الباحث أن أدلة الأشعرية النقلية قوية ورصينة، بينما دليلهم العقلي فيه شيء من الضعف، وأما بالنسبة لأدلة المعتزلة فيرى الباحث أنها لا تخلو من النقد الذي يجعل رأيهم مرجوحًا لا راجحًا.

النقطة الخامسة: نجد أن المقصد العقدي للأشاعرة والمعتزلة فيما ذهبوا إليه في الكلام الإلهي هو حرصهم على تنزيه الله تعالى عن مشابهة المخلوقات، أما الأشاعرة فقالوا بالكلام النفسي، وأما المعتزلة فقالوا بأنه مخلوق.

التوصيات:

أولًا: الاهتمام ببحث مسألة الكلام الإلهي لدى المدارس الإسلامية بوعي وعمق وتبصر.

ثانيًا: الاهتمام ببحث مسألة الكلام الإلهي لدى المدارس الصوفية التي تناولت بحث المسائل العقدية في علم التصوف.

ثالثًا: اهتمام الباحثين ببيان أثر هذا الخلاف في هذه المسألة على الفرد والمجتمع.

المصادر والمراجع:

(1)علي بن محمد الصفاقسي (توفي1118هـ)، **تقريب البعيد إلى جوهرة التوحيد**، بيروت، مؤسسة المعارف، (ط1) 2008، ص72

(2)إبراهيم بن هارون اللقاني (توفي1041هـ)، **عمدة المريد شرح جوهرة التوحيد**، الأردن، دار النور المبين، (ط1)، ج2ص497.

(3)أحمد بن الحسين عبدالجبار (توفي415)، **تفسير القاضي عبد الجبار المعتزلي**، بيروت، دار الكتب العلمية، 2009 (ط1)، ص193.

(4)مسعود بن عمر التفتازاني (توفي793هـ)، **شرح العقائد النسفية**، القاهرة، المكتبة الأزهرية، 1987 (ط1)، ص42.

(5)محمد بن أحمد الدسوقي (توفي1230هـ)، **حاشية الدسوقي على أم البراهين**، بيروت، دار الكتب العلمية، 2001 (ط1)، ص148.

(6)محمد الزمخشري، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1997 (ط1)، ج2ص104.

(7)مسعود بن عمر التفتازاني (توفي793هـ)، **شرح العقائد النسفية**، القاهرة، المكتبة الأزهرية، 1987 (ط1)، ص42.

(8)مسعود بن عمر التفتازاني (توفي793هـ)، **شرح العقائد النسفية**، القاهرة، المكتبة الأزهرية، 1987 (ط1)، ص44.

(9)مسعود بن عمر التفتازاني (توفي793هـ)، **شرح العقائد النسفية**، القاهرة، المكتبة الأزهرية، 1987 (ط1)، ص42.

(10)محمد بن أحمد الدسوقي (توفي1230هـ)، **حاشية الدسوقي على أم البراهين**، بيروت، دار الكتب العلمية، 2001 (ط1)، ص150-151.

(11) أحمد بن الحسين عبدالجبار (توفي415هـ)، ***شرح الأصول الخمسة***، تحقيق: الدكتور عبد الكريم عثمان، القاهرة، مكتبة وهبة،2006 (ط4)، ص529.

(12)أحمد بن الحسين عبد الجبار (توفي415هـ)، **المغني في أبواب العدل والتوحيد**، الجمهورية العربية المتحدة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي،1961 (ط1)، ج7ص84.

(13)أحمد بن الحسين عبد الجبار (توفي415هـ)، **المغني في أبواب العدل والتوحيد**، الجمهورية العربية المتحدة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي،1961 (ط1)، ج7ص208.

(14)مسعود بن عمر التفتازاني (توفي793هـ)، **شرح العقائد النسفية**، القاهرة، المكتبة الأزهرية، 1987 (ط1)، ص44.

(15)أحمد بن الحسين عبدالجبار (توفي415هـ)، **المغني في أبواب العدل والتوحيد**، الجمهورية العربية المتحدة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي،1961 (ط1)، ج7ص48.

(16)علي بن محمد الصفاقسي (توفي1118هـ)، **تقريب البعيد إلى جوهرة التوحيد**، بيروت، مؤسسة المعارف،2008 (ط1)، ص72.

(17)مانع بن حماد الجهني، **الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة**، الرياض، دار الندوة العالمية،2014، ج1ص64.

(18)محمد بن عبدالكريم الشهرستاني (توفي548هـ)، **الملل والنحل**، بيروت، المكتبة العصرية،2033، ج1ص39.

(19)محمد بن عبدالكريم الشهرستاني (توفي548هـ)، **الملل والنحل**، بيروت، المكتبة العصرية،2003، ج1ص39-40.

(20)مانع بن حماد الجهني، **الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة**، الرياض، دار الندوة العالمية،2014، ج1ص68-67.

(21)عبدالقاهر بن طاهر البغدادي (توفي:429هـ)، **الفرق بن الفرق**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار الطلائع،2005، ص92

(22)محمد بن عبدالكريم الشهرستاني (توفي548هـ)، **الملل والنحل**، بيروت، المكتبة العصرية،2003، ج1ص74

(23)علي عبدالفتاح المغربي، **الفرق الكلامية مدخل ودراسة**، القاهرة، مكتبة وهبة،1995 (ط2)، ص274.

(24)علي عبدالفتاح المغربي، **الفرق الكلامية مدخل ودراسة**، القاهرة، مكتبة وهبة،1995 (ط2)، ص278.

(25)أحمد بن الحسين عبدالجبار (توفي415هـ)، **المغني في أبواب العدل والتوحيد**، الجمهورية العربية المتحدة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي،1961 (ط1)، ج7 ص58.

(26)أحمد بن الحسين عب الجبار (توفي415هـ)، **المغني في أبواب العدل والتوحيد**، الجمهورية العربية المتحدة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي،1961 (ط1)، ج7ص62.

(27)أحمد بن الحسين عبدالجبار (توفي415هـ)، **المغني في أبواب العدل والتوحيد**، الجمهورية العربية المتحدة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي،1961 (ط1)، ج7ص3.

(28)أحمد بن الحسين عبدالجبار (توفي415هـ)، **المغني في أبواب العدل والتوحيد**، الجمهورية العربية المتحدة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي،1961 (ط1)، ج7ص87.

(29)أحمد بن الحسين عبدالجبار (توفي415هـ)، **المغني في أبواب العدل والتوحيد**، الجمهورية العربية المتحدة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي،1961 (ط1)، ج7ص62-63.

(30) أحمد بن الحسين عبدالجبار (توفي415هـ)، ***شرح الأصول الخمسة***، تحقيق: الدكتور عبدالكريم عثمان، القاهرة، مكتبة وهبة،2006 (ط4)، ص535.

(31)شرف الدين التلمساني (توفي776هـ)، **شرح لمع الأدلة**، تحقيق: محمد سيد عبدالوهاب، القاهرة، دار الحديث، 2009، ص117.

(32)عبدالرحمن المتولي النيسابوري (توفي478هـ)، **الغنية في أصول الدين**، تحقيق: عمادالدين أحمد حيدر، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية،1987 (ط1)، ص89.

(33)علي بن محمد الآمدي (توفي 631هـ)، **غاية المرام في علم الكلام**، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، بيروت، دار الكتب العلمية،2004 (ط1)، ص87.

(34)نزار حمادي، **الفوائد السنية على الحفيدة السنوسية**، تونس، دار الإمام ابن عرفة، ص25-26/ أحمد بن عبدالله الزواوي (توفي 884هـ)، **المنهج السديد في شرح كفاية المريد**، تحقيق: مصطفى مرزوقي، الجزائر، دار الهدى، ص267.

(35)نزار حمادي، **الفوائد السنية على الحفيدة السنوسية**، تونس، دار الإمام ابن عرفة، ص25-26.

(36)حسين محمد المصري، **توضيح التوحيد**، القاهرة، دار يسر، (ط2)، ص89-90.

(37)عبدالقاهر بن طاهر البغدادي (توفي429هـ)، **أصول الدين**، تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، 2002 (ط1)، ص128.

(38)محمد بن عمر الرازي (توفي 606هـ)، **الإشارة في أصول الكلام**، تحقيق: محمد العايدي، الأردن، مركز نور العلوم،2007 (ط1)، ص190.

(39)أحمد بن عبدالله الزواوي (توفي884هـ)، **المنهج السديد في شرح كفاية المريد**، الجزائر، دار الهدى، ص266.

(40)أحمد الصاوي (توفي1241هـ)، **شرح الصاوي على جوهرة التوحيد**، تحقيقك الدكتور عبدالفتاح البزم، دمشق، دار ابن كثير، 1999 (ط2)، ص181-183.

(41)محمد بن عمر الرازي (توفي606هـ)، **الأربعين في أصول الدين**، تحقيق: الدكتور أحمد السقا، بيروت، دار الجيل، 2004 (ط1)، ص171-172.

(42)علي بن إسماعيل الأشعري (توفي:324)، **الإبانة عن أصول الديانة**، تحقيق: الدكتورة فوقية حسين محمود، مصر، دار الأنصار، ص63.

(43)علي بن إسماعيل الأشعري (توفي:324)، **الإبانة عن أصول الديانة**، تحقيق: الدكتورة فوقية حسين محمود، مصر، دار الأنصار، ص67.

(44)نزار حمادي، **الفوائد السنية على الحفيدة السنوسية**، تونس، دار الإمام ابن عرفة، ص26.

(45) محمد بن محمد الغزالي (توفي505ه)، **الاقتصاد في الاعتقاد**، بيروت، دار الكتب العلمية،2021 (ط3)، ص68.

(46)أحمد بن العاقل الديماني (توفي1244ه)، **شرح العقيدة الكبرى**، ص92.

(47) محمد بن عمر الرازي (توفي606ه)، **الأربعين في أصول الدين**، تحقيق: الدكتور أحمد السقا، بيروت، دار الجيل، 2004 (ط1)، ص172.

(48)إبراهيم بن محمد البيجوري (توفي 1276ه)، **حاشية الإمام البيجوري على جوهرة التوحيد**، القاهرة، دار السلام، 2002 (ط1)، ص42.

(49) عبدالملك الجويني (توفي478ه)، **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**، بيروت، دار الكتب العلمية، 1995 (ط1)، ص41.

(50) إبراهيم بن محمد البيجوري (توفي1276ه)، ***حاشية الإمام البيجوري على جوهرة التوحيد***، القاهرة، دار السلام، 2002 (ط1)، ص130.

(51)محمد بن محمد بن عرفة (توفي803ه)، **المختصر الكلامي**، تحقيق: نزار حمادي، الكويت، دار الضياء، 2014 (ط1)، ص841.))

(52)محمد بن عمر الرازي (توفي606ه)، **الأربعين في أصول الدين**، تحقيق: الدكتور أحمد السقا، بيروت، دار الجيل، 2004 (ط1)، ص171.

(53) أحمد الصاوي (توفي1241ه)، **شرح الصاوي على جوهرة التوحيد**، تحقيقك الدكتور عبد الفتاح البزم، دمشق، دار ابن كثير، 1999 (ط2)، ص174.

(54) مسعود بن عمر التفتازاني (توفي793ه)، **شرح العقائد النسفية**، القاهرة، المكتبة الأزهرية، 1987 (ط1)، ص70-71.

(55) علي بن إسماعيل الأشعري (توفي:324)، **الإبانة عن أصول الديانة**، تحقيق: الدكتورة فوقية حسين محمود، مصر، دار الأنصار،71-79.

(56) أحمد الصاوي (توفي1241ه)، **شرح الصاوي على جوهرة التوحيد**، تحقيقك الدكتور عبد الفتاح البزم، دمشق، دار ابن كثير، 1999 (ط2)، ص180.

(57) علي بن إسماعيل الأشعري (توفي:324)، **الإبانة عن أصول الديانة**، تحقيق: الدكتورة فوقية حسين محمود، مصر، دار الأنصار، ص63-63.

(58) علي بن إسماعيل الأشعري (توفي:324)، **الإبانة عن أصول الديانة**، تحقيق: الدكتورة فوقية حسين محمود، مصر، دار الأنصار، ص65.

59)محمود بن عمر الزمخشري (توفي538ه) ، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1997 (ط1) ، ج2ص104.

(60) إبراهيم بن محمد البيجوري (توفي1276ه)، **حاشية الإمام البيجوري على جوهرة***التوحيد*، القاهرة، دار السلام، 2002 (ط1)، ص120.

(61) إبراهيم بن محمد البيجوري (توفي1276ه)، **حاشية الإمام البيجوري على جوهرة التوحيد**، القاهرة، دار السلام، 2002 (ط1)، ص124].

(62) البلخي، ع. (2007). تفسير أبي القاسم الكعبي البلخي. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية. ص219.

(63) إبراهيم بن محمد البيجوري (توفي1276ه)، **حاشية الإمام البيجوري على جوهرة التوحيد**، القاهرة، دار السلام، 2002 (ط1)، ص140-141.

(64) علي بن إسماعيل الأشعري (توفي:324)، **الإبانة عن أصول الديانة**، تحقيق: الدكتورة فوقية حسين محمود، مصر، دار الأنصار، ص65.

(65) الدور: هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه، ويسمى الدور المصرح كما يتوقف ((أ)) على ((ب)) وبالعكس، أو بمراتب ويسمى الدور المضمر كما يتوقف ((أ)) على ((ب))، و ((ب)) على ((ج))، و ((ج)) على ((أ))، والفرق بين الدور وبين تعريف الشيء بنفسه هو أن في الدور يلزم تقدمه عليها بمرتبتين إن كان صريحاً، وفي تعريف الشيء بنفسه يلزم تقدمه على نفسه بمرتبة واحدة./ علي بن محمد الجرجاني (توفي:816ه)، **التعريفات**، بيروت، دار الكتب العلمية،2009 (ط3)،ص109.

(66) التسلسل: هو ترتيب أمور غير متناهية، وأقسامه أربعة، لأنه لا يخفى إما أن يكون في الآحاد المجتمعة في الوجود، أو لم يكن فيها كالتسلسل في الحوادث، والأول إما أن يكون فيها ترتيب أو لا، الثاني كالتسلسل في النفوس الناطقة، والأول إما أن يكون ذلك الترتيب طبعياً كالتسلسل في العلل والمعلولات والصفات والموصوفات، أو وضعياً كالتسلسل في الأجسام، والمستحيل عند الحكيم الأخيران دون الأولين. / علي بن محمد الجرجاني (توفي:816ه)، **التعريفات**، بيروت، دار الكتب العلمية،2009 (ط3)، ص61.

(67) محمود بن عمر الزمخشري (توفي538ه)، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1997 (ط1)، ج2ص566.

(68) انظر ص26.

(69) أحمد الصاوي (توفي1241ه)، **شرح الصاوي على جوهرة التوحيد**، تحقيق: الدكتور عبدالفتاح البزم، دمشق، دار ابن كثير، 1999 (ط2)، ص181.

(70) سيف الدين الآمدي (توفي631ه)، **أبكار الأفكار في أصول الدين**، تحقيق: أ.د أحمد محمد المهدي، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، 2002 (ط2)، ص212-213.